SAA
2555

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
مكتب الانتاج الحيواني

مذكرة حول قضية تسيير مسلخ بيروت الجديد

بقلم

الدكتور علي سعد

المدير الفني لمكتب الانتاج الحيواني

بيروت في ٢٥ نيسان ١٩٧٠

MF N = 2655242

SAA

هـ٠ج

أولا - المسلخ الجديد في بيروت كما افترضته التصميمات الموضوعة حين انشائه

يبدو من التصميم العام للمسلخ الجديد انه قد أعد للعمل كمؤسسة حديثة متكاملة لانتاج لحوم المواشي باكثر ما يمكن من الضمانات لوصولها الى المستهلكين سليمة من التلوث الجرثومي والطفيلي ٠

ويفهم بالحداثة ان المسلخ قد صمم خلافا للمجاوز البدائية التي ليست الا موضعا تذبح فيه المواشي وتسلخ وتجوف ، وتحمل خارجة في جلسة واحدة ، كما كان الحال في المسلخ القديم ، وانما ليعمل بكل اقسامه المترابطة التي يشكل قسم منها جزءا مكملا وضروريا للاقسام الاخرى وهذه الاقسام المتتابعة تؤمن مجموعة عمليات متتالية لا تبدأ بالذبح ولا تنتهي بالسلخ والتجويف ، وتهدف الى تحضير الحيوان للذبح والى اعداد اللحم في الذبيحة بحيث يكون جاهزا للاستهلاك او للخزن المبرّد في احسن الظروف ٠

ويتألف المسلخ من الاقسام الرئيسية التالية :

٠١ الادارة
٠٢ المختبر
٠٣ مسلخ الابقار والاغنام وقاعات التبريد
٠٤ مسلخ الخنازير
٠٥ المسلخ الصحي
٠٦ قسم تصنيع النفايات

وبما أن المشكلة الرئيسية تتركز حاليا في تسيير القسم الخاص بمسلخ الابقار والاغنام نود أن نوضح كيفية عمل هذا القسم ، وفقا للتصاميم ٠

يتألف هذا القسم من جناح للابقار وجناح للاغنام متلاصقين بحيث يعملان في خطين متوازيين وبصورة مستقلة عن بعضهما البعض في جميع مراحلهما ٠

وزارة التصميم العام
مركز التوثيق
الرقم 95 [redacted]
تاريخ الدخول

وفي كل جناح تمر الحيوانات المعدة للذبح في المراحل التالية :

أ ـ الحظائر الخارجية حيث يمكن ايواء الحيوانات لتسهيل بقائها مرتاحة قبل الذبح مدة لا تزيد على اليومين ، مما يمنع ذبح حيوانات منهكة بفعل السير على اقدامها على مسافات طويلة .

ب ـ الممر المؤدى من الحظائر الخارجية الى قاعة الذبح .

ج ـ قاعة الذبح . وفيها يتم ذبح الحيوانات ثم نزفها ، ثم نفخها (فيما خص الاغنام) ثم نقلها على أبسطة متحركة افقيا في قسم الاغنام في بداية انشائه او بواسطة عربات (في قسم الابقار) الى طرف القاعة الملاصق لقاعة السلخ حيث يجرى تثبيتها على كلاليب متدلية من سكتين هوائيتين تسيران آليا و تحملان الحيوانات ، بالتتابع الى القاعة التالية .

وفي جناح الابقار لا يزال يوجد دولاب يدخل اليه الحيوان المعد للذبح فيدار بعد الاغلاق عليه من جميع جوانبه لتثبيته ثم يوجه مذبح الحيوان الى اعلى تسهيلا لذبحه و نزفه ، قبل نقله الى السكة الهوائية .

د ـ قاعة السلخ و التجويف و المعاينة الصحية . وهي القاعة الرئيسية في المسلخ . وفيها تتحرك اجساد الحيوانات المذبوحة بالسرعة المناسبة ، وبفضل السكتين الهوائيتين النقالتين القائمتين في كل جناح الى حيث يجرى سلخها بواسطة العمال المختصين ، ثم شق اجوافها ، واستفراغ احشائها ، ثم شق الجسد مناصفة بواسطة مناشير كهربائية خاصة ، (عملية ضرورية للابقار خاصة) ، ثم تعليق الاحشاء الحمراء "المعلاق" بمقابل كل جسد خرجت منه ، ووضع الاحشاء البيضاء "المعدة والامعاء" في صحون مقابلة بحيث يمكن للطبيب البيطري معاينة جسد الذبيحة وكل ما يعود له من احشاء واعضاء اخرى . وبعد المعاينة ، تلقى الاحشاء البيضاء والجلود والرؤوس بواسطة قساطل خاصة ، الى الطابق الاسفل حيث تقوم شعب مختلفة لمعالجة هذه الاجزاء من الحيوان .

٣/٠٠٠

هـ - شعبة التبريد و التخزين و هي تتألف :

أولا : من رواق للتبريد السريع تمر حتما كل الذبائح ، بغية تخفيض حرارتها الى حدود ٥ درجات فوق الصفر ، وذلك تسهيلا لحفظ لحومها بعد خروجها من المسلخ ، في حال تسليمها للتوزيع المباشر .

ثانيا : من قاعات للتبريد البطيء و المعتدل (حتى درجة الصفر) و هذه القاعات ، معدة وفقا للتصميم ، لخزن ما يقارب نصف كميات اللحوم الناتجة يوميا ، ولمدة يوم او يومين ، ابتغاء تسهيل توزيعها وفقا للتوقيت الذى يتلاءم مع حاجات السوق .

ثالثا : من قاعة للتبريد العميق او التجليد (حتى درجة ٢٠ تحت الصفر) لحفظ اللحوم المصابة ببعض بزور الطفيليات بغية تعقيمها بعد خزنها مدة كافية لقتل هذه البزور .

و - اروقة تسليم اللحوم و قاعات بيع اللحوم بالمفرق و بالجملة . وقد صممت هذه الممرات و القاعات بحيث تخضع حتما اللحوم ، قبل خروجها الى السوق ، لعملية التبريد السريع ، او البطيء ، حسب الحالة ، و لعملية الوزن على قبابين خاصة تعترض طريقها الى الخارج حيث تحمل على السيارات المعدة لنقلها الى السوق .

ز - الطابق الاسفل الخاص بجمع مخلفات الذبائح . وفيه يقوم :

- جناح للاحشاء البيضاء التي تفرغ من محتوياتها من مصنع المخلفات ثم تنظف هذه الاحشاء بالماء البارد و الساخن .

- و خزان للدماء المتجمعة بعد ذبح الحيوانات و التي تدفع الى مصنع المخلفات .

- و مستودع للجلود التي تنظف و تعالج بغية حفظها المؤقت .

ولقد اسهبنا في وصف هذه الاجزاء المتتالية للمسلخ والعمليات التي تتم في كل جزء لنسهل ادراك المبادئ والاهداف التي تقوم في اساس تصميمه . ونذكر فيما يلي بعضا من هذه المبادئ التي هدفت لتحقيقها التصاميم الموضوعة .

الهدف الاول: ان تسلسل الاجزاء المختلفة على الصورة المبينة اعلاه يهدف الى الفصل بين عمليات رئيسية ثلاث :

١ـ الذبح وجمع الدم
٢ـ السلخ والتجويف
٣ـ تنظيف الاحشاء

والمقصود من فصل هذه العمليات هو منع تلوث الدم ، الذى يجمع اولا ، ثم جسد الحيوان والاحشاء الحمراء ، بمحتويات الاحشاء البيضاء . ولهذا السبب خصص الطابق الاسفل لعمليات تنظيف هذه الاحشاء .

الهدف الثاني : ان دخول الحيوانات ، تباعا ، من ممرات ضيقة ثم نقل اجساد الذبائح بواسطة سكة هوائية متنقلة يهدفان الى جعل عمليات الذبح والسلخ والتجويف ممتدة زمنيا بحيث لا تتناول الا عددا محدودا من الحيوانات في مدى زمني معين (لنقل مائتا رأس غنم وعشرون رأس بقر في الساعة مثلا) .

الهدف الثالث: ان هذا التحديد المصمم لعدد الحيوانات التي تذبح وتعالج في مدى زمني معين يهدف الى تسهيل عمليات المعاينة البيطرية للحيوانات المذبوحة . اذ ليس بالمستطاع فنيا وانسانيا ان يقوم الجهاز البيطرى المحدود العدد (٣ اطباء بيطريين) بمعاينة فعالة ومجدية الا اذا كان عدد الحيوانات المعروضة للمعاينة محدودا وقريبا من النسبة المبينة اعلاه في الساعة .

الهدف الرابع: ان القدرة على حفظ اللحوم في قاعات مبردة يهدف الى ضبط عمليات توزيع اللحوم لتموين البلد ، بحيث لا يسلم اللحم للمستهلك الا بعد اخضاعه لعملية تحويل من لحم "حار" الى لحم "بارد" . وهذه العملية التي يمكن تسميتها بعملية "انضاج" بواسطة تخمرات ملائمة تحدث في

داخله اثناء التبريد يعتبرها الاختصاصيون في البلدان المتقدمة ضرورية لجعل اللحم قابلا للاستخدام الصحيح عند الاستهلاك ولاعطائه نكهة افضل وطابعا رخصا وطراوة عند المضغ لا تتوفر في اللحم "الحار" .

الهدف الخامس: ان القسم الخاص بالتبريد العميق معد لخزن اللحوم المشتبه باصابتها ببزور الطفيليات ولقتل هذه البزور بفعل البرد الشديد .

الهدف السادس: ان التصميم للمسلخ يتيح الافادة من كل مخلفات الذبائح التي تهدر حاليا .

ومن هذه المخلفات ما يمكن الافادة منه في تغذية الحيوانات، ونذكر من هذه المخلفات دماء الذبائح واحشاء الابقار وكذلك الذبائح التي يعتبرها الاطباء البيطريون مصابة بأمراض خطرة على صحة المستهلكين ويرفضون بالتالي بيعها .

والقسم الخاص بتصنيع هذه المخلفات يستطيع تحويلها الى مساحيق مجففة (مسحوق دم، ومسحوق لحم، وحتى مسحوق عظام) تعتبر من الاعلاف المركزة ذات القيمة الغذائية الرفيعة التي لا غنى لتربية الدواجن عنها .

وعلى أساس المعدل السنوي الحالي لعدد الذبائح في مسلخ بيروت (٣٠٠ر٠٠٠ رأس غنم وماعز و ٢٢ر٥٠٠ رأس من البقر) يمكن تقدير الكميات الاجمالية من هذه الاعلاف المركزة التي يمكن انتاجها سنويا انطلاقا من مخلفات مسلخ بيروت ما يقارب ٢٥٠ طنا . ويمكن زيادة هذه الكمية ان امكن جمع مخلفات الذبائح في المسالخ الاخرى . يضاف الى ذلك الدهون والشحوم التي تفيض عن الحاجات الغذائية للاهلين، والتي يمكن ان تحفظ زمنا طويلا بعد معالجتها فنيا فتدخل اما في تغذية الانسان واما في تغذية الحيوان او في الاغراض الصناعية. وبالامكان توفير ما يقارب الالف طن سنويا من هذه الشحوم والدهون الناتجة محليا. ونذكر بهذا الصدد ان لبنان قد استورد عام ١٩٦٤ ما يزيد على الاربعة آلاف طن من هذه المادة كلفته حوالي الثلاثة ملايين ليرة لبنانية .

واخيرا يوسع مصنع المخلفات، حين يؤمن تسييره بكامل امكانياته ان يفيد من تحويل اجزاء اخرى من الحيوانات في وجوه لا عهد للبنان بها حاليا . ومن المنتجات التي يمكن الافادة منها :

آ - العظام التي يمكن استعادتها من القصابين . وبالوسع تحويلها الى مسحوق عظام يستخدم في تغذية الحيوان او لاستخراج الجيلاتين الذى يستعمل في صنع الافلام التصويرية ، وكذلك لاستخراج الغراء المستعمل في الصناعات الخشبية .

ب - الغدد الصماء المختلفة : الغدد الدرقية والنخامية وفوق الكلوية وغيرها التي يمكن تحويلها الى مساحيق ، تصلح في صناعة الهرمونات .

ج - مصارين الاغنام والماعز التي تصلح لصنع الاوتار المستعملة في الآلات الموسيقية ومضارب التنس والاسلاك التي يستعملها الجراحون .

د - السائل الصفراوى الذى يستخرج منه اصبغة واملاح تدخل في المركبات الصلاجية المختلفة .

ان المسلخ الجديد مزود بمختبر لاجراء كل الفحوص اللازمة للتحقق من سلامة الذبائح من الامراض الجرثومية والطفيلية التي قد تهدد صحة الانسان . وهذا المختبر جزء مكمل ، لا غنى عنه ، لدعم عمل الاطباء البيطريين العاملين في معاينة الحيوانات ولتركيزه على اساس علمي صحيح .

ثانيا- مدى انطباق الوضع الحالي لسير المسلخ على الاغراض التي صمم لاجلها

ان نظرة واحدة على المسلخ تظهر ان الطريقة التي انتمى اليها في تسييره ، بعيدة جدا عن تحقيق الحد الادنى من الاغراض التي انشيء لاجلها .

ويمكن القول ان هدم المسلخ القديم والانتقال الى مباني المسلخ الجديد لم يؤد بوجه من الوجوه ، الى الانتقال الى مرحلة جديدة تتميز بتوفير ضمانات اكبر ان لجهة المراقبة الصحية على اللحوم الناتجة فيه او لجهة نظافة العمليات المسلخية المختلفة او بتأمين استخدام التجهيزات الفنية الضخمة التي يوفرها المسلخ ، لافادة الاقتصاد العام من تصنيع المخلفات المتعددة التي تذهب هدرا .

واننا نستعرض فيما يلي بعضا من وجوه النقص في استخدام المسلخ ، او بالاحرى وجوه المسلخ الحقيقي لهذه المؤسسة و تحويلها عن اهدافها التي صممت لها :

١- ان القسم الخاص بتصنيع مخلفات الذبائح متوقف تماما عن العمل . والسبب الاول في هذا التوقف هو الصعوبات في تأمين عمل الملاك الفني الكفوء لتسيير هذا القسم .

على كل حال ، فان الطريقة الحالية لتسيير القسم الخاص بالابقار و الاغنام تجعل من المتعذر الافادة من دم الذبائح كما سنرى .

٢- ان المختبر شبه متوقف ، بسبب انعدام الهيئة الفنية المتفرغة لهذا العمل ، من جهة ، و بسبب انعدام الرقابة البيطرية الفعالة للاسباب التي سنوضحها في الفقرات التالية . و توقف المختبر عن العمل يؤدي ، على كل حال ، الى التقليل من أهمية الرقابة البيطرية ، و من قيمة الاحكام التي تصدر على سلامة الذبائح من الناحية الصحية و تعطل عمل المختبر يضع مسلخ بيروت على المستوى الصحي نفسه مع كل المسالخ الثانوية العاملة في ضاحية بيروت او في المدن اللبنانية الاخرى و يجعل كل الاموال التي انفقت في انشائه نوعا من الترف اللامجدي .

٣- ان القسم الخاص بمسلخ الابقار و الاغنام يشكل مع مسلخ الخنازير ، الجانب الوحيد الذي يستعمل حاليا من مجموع المسلخ .

و بينما يسير العمل في مسلخ الخنازير بصورة منظمة ، و مرضية من الوجهة الصحية ووفقا للطريقة التي صمم من اجلها ، بقي العمل في مسلخ الاغنام و الابقار ، على النحو البدائي الذي كان جاريا في المسلخ القديم .

و يمكن القول ان العمل في هذا المسلخ متروك لجماعات اللحامين و مندوبيهم الذين يتصرفون على هواهم في داخله .

و بدلا من ان تتوزع العمليات المختلفة في مختلف اجزاء المسلخ بحيث تمتد في الزمن وفي المكان ، و يضبط الدخول و الخروج و تتأمن النظافة و تسهل الرقابة البيطرية بدلا

من كل ذلك تركزت كل العمليات في قاعة واحدة ، وفي حيز ضيق من الزمن (ساعتين او ساعتين و نصف لذبح و سلخ و تجويف و معاينة الف رأس من الغنم يوميا) . وبينما كان التصميم يفترض حصر الدخول الى قاعة السلخ والمعاينة بالاطباء البيطريين و مساعديهم و بالعمال المختصين بالسلخ و التجويف و بأصحاب الماشية ، كل حسب دوره ، وعند مرور حيواناته فقط اصبح الدخول مباحا لكل من يرغب و ساعة يرغب فيتكدس الناس و الماشية و موظفو المسلخ ، في قاعة واحدة وفي آن واحد و دون اى نظام .

فنتج عن ذلك ان كل المبادئ التي توخاها مصممو المسلخ قد انهارت .

فالنظافة في العمليات اصبحت حلما بعيد التحقيق ، اذ ان وجود الحيوانات الحية في قاعة واحدة مع الاجساد العارية من جلودها و مع الاحشاء البيضاء يعرض اللحوم والاحشاء الحمراء معرضة للتلوث بكل أسباب التلوث .

و بسبب القيام بذبح الحيوانات في القاعة نفسها التي يتم فيها السلخ و التجويف اصبح متعذرا جمع الدم بصورة نظيفة في سبيل استخدامه كعلف للحيوانات .

ولكن اخطر نتيجة لهذا الوضع تتمثل في استحالة قيام الاطباء البيطريين بمعاينة جميع الذبائح في المدى الزمني القصير التي تتم فيه كل العمليات ، وفي القاعة المكتظة في آن واحد بحيوانات وعمال ويتسابقون للفوز بالانتهاء من عملية الذبح و السلخ واخراج الذبائح بأسرع ما يمكن .

فقد قلنا ان حوالي الف رأس غنم تذبح وتسلخ و تجوف حاليا في مدى ساعتين و نصف أى حوالي ٤٠٠ رأس في الساعة و هذا يعني ان على كل طبيب بيطرى من الاطباء الثلاثة ان يعاين حوالي ١٣٣ رأسا في الساعة ، أى بمعدل يقل عن نصف دقيقة لكل رأس . و هذا الوقت المتاح ، في نظرنا ، يقل كثيرا عما يتوجب لاجراء معاينة دقيقة وفعالة . هذا فضلا عن أن اكتظاظ القاعة الواحدة يجعل من الصعب تنظيم المعاينة بحيث يمتنع هدر وقت الاطباء البيطريين و مساعديهم في الوصول الى الذبائح واحشائها لمعاينتها وختمها او البت في رفضها حين الاشتباه باصابتها .

و الوضع الحالي لسير المسلخ نسف التصميم القاضي بتشغيل عمليات ذبح الابقار ، وذبح الاغنام والماعز في خطين متوازيين وفي آن واحد . فقد رفعت الحواجز بين الجناحين

اللذين كان يفرض الفصل بينهما ، واصبح العمل يسير في مرحلتين متتاليتين ، مرحلة ذبح وسلخ وتجويف الاغنام والماعز وبين الثانية والخامسة صباحا .

ثم مرحلة ذبح وسلخ وتجويف الابقار ، فيما تبقى من الصباح وقد لوحظ ان العمال الذين يعملون في المرحلة الاخيرة يستخدمون السكة الهوائية المعدة للاغنام في سبيل نقل اجساد الابقار ، مما سيؤدي الى افساد هذه السكة وتدميرها بسبب تحميلها فوق طاقتها .

واخيرا فان الطريقة الحالية لتسيير المسلخ قد ضيعت كل الفوائد التي توخاها التصميم من انشاء جناح التبريد . فان الذبائح لا تمر في الرواق المعد للتبريد السريع ولا تخزن في قاعات التبريد البطيء .

وبذلك اصبح كل القسم الخاص بعمليات التبريد التي تجعل من مسلخ بيروت أحد المسالخ الاكثر تقدما والاحسن تجهيزا في العالم ، أمرا لا فائدة منه .

ثالثا - بعض أسباب تحويل المسلخ عن اغراضه الحقيقية وعدم تشغيله التشغيل الكامل

يمكن تلخيص الاسباب في عودة المسلخ الجديد الى اوضاع المسلخ القديم في سبب رئيسي واحد هو :

انعدام السلطات لدى ادارة المسلخ لتسيير مختلف اقسامه بالفعالية والسرعة اللازمين .

أما الاسباب الظاهرة الاخرى فهي :

١ — النقص في توفر الفنيين اللازمين :

آ — لاجراء معاينة بيطرية كافية :

اذ من المفروض حسب التقارير التي قدمها الخبراء ان هذه المعاينة تستدعي وجود حد ادنى من الاطباء البيطريين لا يقل عن الستة اطباء في قاعات المسلخ .

وزارة الفلاحة
المكتب الوطني للتوثيق الزراعي
الفلاحة

ب ـ لتسيير المختبر البيطرى : الذى يحتاج الى طبيبين بيطريين احدهما لاجراء الفحوصات الطفيلية والاخر لاجراء الفحوص الجرثومية .

والى كيماوى يقوم باجراء التحاليل حول الخصائص الفيزيائية والكيماوية للحـــوم .

ج ـ لتسيير مصنع تحويل مخلفات الذبائح فهذا القسم بحاجة الى خبيـــر او خبيرين مختصين بتكنولوجية تحويل المخلفات والنفايات الى مـــواد غذائية او صناعية ذات قيمة اقتصادية عالية .

٢ـ انعدام المرونة في الانظمة المالية والادارية التي تخضع لها حاليا ادارة المسلخ لمواجهة عمليات من نوع تجارى صرف كالعمليات التي يستلزمهـــا تسيير مصنع تحويل المخلفات : كشـراء هذه المخلفات وبيع المنتجـــات بالاسعار التي تتغير حسب الظروف .

٣ـ استحالة التوفيق بين نظام العمل المتبع حاليا في الذبح والسلخ والتجويف ووضع العمال من جهة ومتطلبات المسلخ حسب ما صمم له ، من جهة اخرى .

فالنظام المتبع حاليا في عمليات الذبح والسلخ والتجويف هو النظام التقليدى الذى يترك هذه العمليات وقفا على اتفاقيات ، غير واضحة دائما ، بين فريقين :

فريق يتمثل بتجار المواشي المعدة للذبح

وفريق يتمثل بالعمال الذين يقومون بعمليات الذبح والسلخ والتجويف تحت قيادة اناس قلائل يسمون " المعلمين " .

و"المعلمون" هم اصحاب السلطة الفعلية في المسلخ . ووضع هؤلاء المعلمـــون بالنسبة للتجارة خارج المسلخ ، وللعمل داخله يختلف حسب الحالات .

وفي اكثر الحالات ، يشكل المعلمون نوعا من الوسطاء بين تجار الماشية والعمـــال الفعلييـــن .

وفي هذه الحالات يسلم كل تاجر ماشية الحيوانات الحية الى "المعلم" الـــذى اعتاد التعامل معه والذى يؤمن ذبح الحيوانات وسلخها وتجويفها داخل المسلخ بواسطة عمال يستأجرهم (المعلم) لهذا الغرض . ومقابل هذا العمل يستوفي المعلم من صاحب المواشي اتعابا وفقا لتعرفات محددة كما يلي :

٥٠٠ غ.ل عن كل رأس بقـر
٣٠ ـ ٥٠ غ.ل عن كل رأس غنم او ماعز

ويدفع المعلم من حصيلة هذه الاتعاب اجور عماله ؛ أما بصورة اجرة يومية مقطوعـة تتراوح بين ٥ و ١٣ ل.ل للعامل الواحد في اليوم .

واما بصورة نصيب من الاتعاب ؛ فيأخذ العمال ٧٥ ـ ٨٠٪ من الاتعاب المستحقة عن كل مجموعة من المواشي قاموا بذبحها وسلخها وتجويفها . فيبقى للمعلم ٢٠ ـ ٢٥ بالمائـــة .

ولكن في بعض الحالات ، يكون للمعلمين وضع المستخدمين لدى تجار الماشيـــة وخاصة لدى التجار الكبار منهم . وفي هذه الحالات يكتفي المعلم باستئجار العمـــال ويدفع اجورهم ، نيابة عن التاجر ، اما على اساس اجور يومية ، اوعلى اساس اجر يتناسب مع عدد المواشي التي ذبحت .

واخيرا هناك حالات يكون فيها المعلمون هم انفسهم تجار الماشية . وهم اكثـــر الاحيان وسطاء بين كبار تجار الماشية والقصابين في المدينة . فيشترون المواشي الحيـــة في سوق الماشية القريبة من المسلخ ويؤمنون ذبحها في المسلخ ، لحسابهم الخاص ، بواسطة عمال يستأجرونهم ويدفعون اجورهم على اساس واحد من الحسابين المبينين في الحالتيـــن السابقتين ، ثم يبيعون الذبائح واحشاءها الحمراء لصغار القصابين في المدينة او فـــي دكاكينهم الخاصة .

أما الاحشاء البيضاء والرؤوس والقوادم فتباع لتجار مختصين بعد تنظيفها فـــي المسلخ اما الجلود فيشتريها عادة تاجر واحد او بضع تجار مختصين بتجارة الجملة .

ويتبين من كل ما ذكرنا أن عمليات الذبح والسلخ والتجويف تؤمن من قبل عمال يعملون بصورة اجراء متعاقدين مع تاجر الماشية مباشرة او بواسطة معلم وسيط .

وكل هذه الاتفاقيات تتم بين جميع هذه الاطراف دون ان يكون لادارة المسلخ اى دخل فيها .

وقد نتج عن هذا الوضع المتوارث من المسلخ القديم نوع من التبعثر والانقسام في العمليات بين عدة مجموعات من العمال مختلفة الاعداد والنشاطية تعمل كل منها تحت قيادة "معلم" ، وتعالج عددا من الحيوانات يختلف بأهميته حسب أهمية المعلم وعلاقاته مع التجار. فأصبح حتما ان تعمل كل مجموعة من المجموعات بصورة مستقلة عن المجموعات الاخرى ، او بالاحرى ، ان تسعى كل مجموعة لتسابق المجموعات الاخرى في الدخول الى المسلخ وانجاز العمل فيه واخراج الذبائح التي اوكلت اليها بأسرع ما يمكنها .

وهذا الاستقلال الكامل والتنافس بين المجموعات التي لا تخضع لادارة المسلخ بأى وجه والتي تعمل بحرية كاملة داخل المسلخ ، وتتصرف على هواها بمنشئاته وتتحكم في توقيت ونظام العمل المتبعين فيه ، يجعلان من المستحيل تسيير المسلخ وفقا للتصاميم الموضوعة له . فالمسلخ قد صمم ليعمل على اساس العمل المتسلسل الذى لا انقطاع فيه طيلة فترة اليوم الذى يفتح فيها . والعمل المتسلسل الذى يخضع لتوقيت آلي منتظم لا يتفق بوجه من الوجوه مع العمل المبعثر ، الفوضوى المتروك لاهواء مجموعات عمال لا رابط بينها وتترك عملها حالما تنتهي من ذبح وسلخ وتجويف عدد من المواشي لا يزيد عن العشرة رؤوس في بعض المجموعات وقد ترتفع الى المئات من الرؤوس في المجموعات الاخرى .

هذه هي المشكلة الرئيسية التي تتركز حولها كل مشاكل المسلخ والتي نعتقد ان في حلها الباب لحل جميع المشاكل .

هذه المشكلة التي تتمثل في وضع العمال الذين يعملون دون ان يكون ثمة ما يلزمهم للتقيد بتعليمات ادارة المسلخ ، بسبب ارتباط مصيرهم ومعيشتهم بأناس (تجار ماشية او معلمين) لا يحركهم اى حس بالمسؤولية ولا همّ لهم غير الكسب ولو على حساب

ضرورات الصحة العامة و الثروة الوطنية .

رابعا - الحلول للمشكلة

لا يختلف اثنان في ضرورة تغيير الواقع الحالي للمسلخ . ولكن في اى اتجاه يجب ان يذهب هذا التغيير ؟

هناك اتجاهان رئيسيان محتملان :

اتجاه نحو نزع الطابع الادارى عنه ، و تسليم المسؤوليات فيه الى مؤسسة خاصة تديره على اساس تجارى صرف .

و اتجاه نحو دعم ادارة المسلخ و تزويدها بصلاحيات ووسائل مالية و ادارية اوسع تؤهلها لمواجهة كل حاجات التسيير الفعال للمسلخ .

الحل الاول .ـ تسليم المسلخ الى مؤسسة خاصة

هناك من يعتقد ان من الافضل تأجير المسلخ بجميع فروعه و اقسامه الى شركة خاصة تقوم بشراء المواشي وذبحها و سلخها و تجويفها و تصنيع مخلفاتها لحسابها الخاص ثم ببيع اللحوم الى تجار المفرق في المدينة و المنتجات المصنعة للمؤسسات المختصة و القائلون بهذا الحل يستندون الى الصعوبات و العراقيل الادارية و المالية التي تصطدم بها كل مؤسسة رسمية : حكومية كانت او بلدية و تحول بينها و اتخاذ التدابير اللازمة بالسرعة و الفعالية الكافيتين .

و اصحاب هذا الرأى يذهبون الى ان تسليم ادارة المسلخ الى مؤسسة خاصة كفيل بأن يحل كثيرا من المشاكل التي تتعثر امامها الرغبة في تشغيل المسلخ تشغيلا كاملا : قضية مشكلة النقل بالفنيين اللازمين لتسيير جميع اقسامه التي لا تعمل حاليا اى مصنع تحويل النفايات و المختبر وقسم التبريد ، و مشكلة عدم التوفيق بين السير المتصل للآلات في قاعة السلخ و التجويف و العمل المتقطع غير المتناسق لمجموعات العمال و اخيرا مشكلة استخدام العمال الاختصاصيين في قسم الذبح و السلخ و التجويف .

فبوسع المؤسسة الخاصة دفع رواتب و اجور عالية لفنيين تستطيع استدعاءهم من الخارج ، ان تعذر العثور عليهم في لبنان ، و بوسعها دفع اجور مغرية للعمال و للمعلمين الذين يسعها تشغيلهم كمستخدمين لديها يعملون بصورة منسقة فيما بينهم و مع السلسلة الآلية المتحركة .

ولكن يحول ، في نظرنا ، دون تحقيق هذا الحل عاملان :

عامل اجتماعي عام
وعامل اقتصادي خاص

و العامل الاجتماعي يتمثل في ضرورة ابقاء المؤسسات التي تؤمن المحافظة على الصحة العامة بيد الدولة او الهيئات البلدية .

و المسلخ هو قبل كل شيء مؤسسة لتأمين الرقابة الصحية على تحضير لحوم المواشي . ولا يعقل ان تتخلى الدولة او السلطة البلدية عن هذه الرقابة الصحية التي تدخل في صميم واجباتها .

وقد يقال ، بالامكان ابقاء الرقابة البيطرية بيد اطباء بيطريين تعينهم البلدية او الدولة و تنتدبهم لمعاينة اللحوم يوميا في المسلخ و لادارة المختبر البيطري داخل المسلخ ، على ان تظل العمليات الاخرى تحت مسؤولية الشركة التي تستأجر المسلخ .

هذا الاحتمال يبدو معقولا ، بحد ذاته . اذ لا شيء يمنع فصل الرقابة البيطرية عن بقية عمليات المسلخ .

ولكن يبقى ان نتساءل : ما هي الدوافع التي تستطيع ان تشجع شركة خاصة على الاقدام على استئجار المسلخ ؟

و هذا السؤال يجرنا الى البحث عن الجانب الاقتصادي لقضية المسلخ .

و يمكن البحث في هذا الجانب من زاوية تقدير نفقات تسيير المسلخ ، الحاضرة و المحتملة و تقدير الواردات الحاضرة و المحتملة .

وفيما يلي نورد جدولا بمقارنة الواردات و النفقات في الحالة الحاضرة للمسلخ ٠

جدول ٠١ مقارنة بالنفقات و الواردات الحاضرة للمسلخ

٠١ الرواتب و الاجور	القيمة السنوية الاجمالية لل
آ ـ رواتب الموظفين الدائمين الاداريين و الفنيين	٣٢ر ٢٣٠ر ١٣١
ب ـ تعويضات تخصص للاطباء (وعددهم ٣ فقط)	٠٠ر ١٨٠ر ١٥
ج ـ ساعات العمل الاضافية	٠٠ر ٠٠٠ر ٢٤
د ـ راتب المهندس المتعاقد	٠٠ر ٦٠٠ر ١٥
هـ ـ اجور الاجراء الدائمين (معلم اختصاصي (٧) عامل اختصاصي (٢٨) عمال (٢١) سائقون (٢٤)	٠٨ر ٩٥٧ر ٣١٩
و ـ اجور الاجراء المؤقتين	٠٤ر ٨٦ر ١١
المجمـوع	٤٤ر ٩٤٦ر ٥١٦

٠٢ نفقات صيانة الآلات	
زيوت و شحم و قطع غيار	٠٠ر ٠٠٠ر ١١
تصليحات ، دهان ، كلورين و امونياك	٠٠ر ٠٠٠ر ٢٦
	٠٠ر ٠٠٠ر ٣٧

٠٣ نفقات تشغيل	
آ ـ زيـوت	٠٠ر ٤٠٠ر ١٤
ب ـ كهربـاء اضاءة	٠٠ر ٤٠٠ر ١٤
موتورات قاعة السلخ و التجويف	٠٠ر ٦٠٠ر ٣
آلات قسم التبريد	٠٠ر ٤٠٠ر ١٤
ج ـ مـاء	٠٠ر ٠٠٠ر ٣٢
المجمـوع	٠٠ر ٢٠٠ر ٩٦
المجموع العام	٤٤ر ٤٦ر ٦٥٠

الواردات الحاضـرة

تنحصر في الرسوم البلدية على الذبائح

١٦/٠٠٠

واستنادا الى بيان الذبيحات في المسلخ عن عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ يمكن تقديـــر الواردات من حصيلة هذه الرسوم كما يلي :

	معـدل العدد السنوى للذبائـــح		الرسم على الذبيحة الواحدة	مجموع الواردات في الفئـــة
			ل٠ل	ل٠ل
غنم وماعز	٠٠٠ر ٢٤٥	×	٥٠ ر ١	٠٠٥ر ٣٦٧
عجول وابقار	٠٠٠ر ٢٧	×	٠٠ر ٤	٠٠٠ر ١٠٨
جواميـس	٥٠٠	×	٠٠ر ٥	٠٠٥ر ٢
خنزيـــر	٠٠ار ٢	×	٠٠ر ٧	٠٠٧ر ١٤
				٠٠٠ر ٧٠٠ر ٤٦٢

فيكون ثمة عجز سنوى في الواردات يقارب ٠٠٠ر ٦٥٠ — ٠٠٠ر ٤٩٠ = ٠٠٠ر ١٦٠ ال٠ل

هذا الجدول يظهر ان الواردات الحاضرة لا تغطي غير قرابة ٨٠٪ من مجمـــوع النفقات التسييرية التي لم ندخل فيها حساب الفوائد واستهلاك الرأسمال الموظف٠ وتقدر كمـــا يلي :

	ل٠ل
الفائدة السنوية للثمن المقدر للاراضي	٠٠٠ر ٣٠٠
الفائدة السنوية لاكلاف الاشغال (ابنية وحفريات وطرق او استهلاك الرأسمال في مدى ١٠ سنوات)	٠٠٠ر ٣٥٠
الفائدة السنوية لاكلاف الدروس والمناظرة والاشغـــال المؤقتة	٠٠٠ر ٧٥
الفائدة السنوية لتكاليف مشترى المعدات الميكانيكية والكهربائية	٠٠٠ر ٤٥٠
المجمـوع	٠٠٠ر ٧٥ار ١

وفي حال تلزيم تشغيل المسلخ الى مؤسسة خاصة يفترض ان يؤخذ بعين **التقديـــر** المبلغ ٠٠٠ر ٤٥٠ ل٠ل الذى نعتبره الاستهلاك السنوى للمعدات الميكانيكية والكهربائية التي زود بها المسلخ ٠ ومبلغ ٠٠٠ر ٣٥٠ فائدة الاشغال والابنية ٠

ومن العدل ان لا يقل الاجار السنوى للمسلخ عن مجموع هذين المبلغين

٠٠٠ر ٤٥٠ + ٠٠٠ر ٣٥٠ = ٠٠٠ر ٨٠٠ ل٠ل ســـنويا ٠

وعلى الشركة التي ستلتزم تسيير المسلخ ان تؤمن دخلا يسد على الاقل هذا الاجار السنوى بالاضافة الى العجز الحالي في ميزانية المسلخ وقدره ٠٠٠ر١٦٠ ل٠ل٠ فيكون مجموع النفقات المترتبة الزائدة عن الواردات الحاضرة ، يقارب المليون ليرة ٠

فمن اين تستطيع تغطية هذه النفقات فضلا عن تأمين ربح كاف لاجتذابها الى مثل هذا العمل المليء بالمخاطر ٠

هناك ثلاثة موارد اضافية محتملة :

١ــ زيادة الرسوم على الذبيحات ٠
٢ــ الموارد الناتجة عن تسيير مصنع المخلفات والنفايات ٠
٣ــ الارباح المحتملة الناجمة عن حصر تجارة المواشي التي تدخل حية الى المسلخ بالشركة صاحبة الاستثمار ٠

١ــ والمورد المتمثل في زيادة الرسوم على الذبيحات لا يصح وروده الا في حال ابقاء تجارة المواشي والذبائح حرة ، وفي هذا الحال يصبح المورد الثالث غير ذى موضوع

وزيادة رسوم الذبائح تصبح امرا طبيعيا ومعقولا عندما يلقي عبء دفع اجور جميع عمال الذبح والسلخ والتجويف على عاتق الشركة المستثمرة او عاتق ادارة المسلخ ٠ وعند ذاك تحل الشركة او الادارة محل "المعلمين" في استيفاء الرسوم على الذبائح وفي دفع اجور العمال من حصيلة هذه التعرفات التي تذهب باكثريتها ، حاليا ، الى جيوب هؤلاء المعلمين ٠ ولا يتغير شيء على تجار المواشي الذين يتعاملون مع المسلخ والذين يصبح حتما ان يدفعوا للادارة او الشركة بدلا من ان يدفعوا للمعلمين ٠

ويمكننا تقدير حصيلة هذه الزيادة في الرسوم التي نفترضها معادلة للتعرفات التي يستوفيها حاليا المعلمون من عمليات الذبح والسلخ والتجويف ٠

	العدد السنوى للذبائح	التعرفة على الرأس	حصيلة اتعاب الذبح والسلخ
عن الابقار والجواميس	٠٠٠ر٢٧ ×	٠٠ر٥ ل.ل =	٠٠٠ر١٣٥
عن الاغنام	٠٠٠ر٢٤٥ ×	٠ر٤٠ =	٠٠٠ر٩٨
			٠٠٠ر٢٣٣ ل٠ل

واذا اعتبرنا ان الشركة المستثمرة او الادارة ستكتفي بتشغيل حوالي مائة عامل اضافي لتأمين السلخ والذبح والتجويف بأجر سنوي معدله ٣٠٠٠ ل.ل. لبلغت نفقات تسيير هذه العمليات بواسطة اجراء مستخدمين لدى الشركة او الادارة ٣٠٠٫٠٠٠ ل.ل. اي بزيادة ٦٧٫٠٠٠ ل.ل. عن الواردات المتمثلة بزيادة الرسوم على الذبائح.

وبالطبع، بالامكان التفكير بزيادة الرسوم الحالية بنسبة مناسبة، او على الاقل فرض رسم نقل الذبائح من المسلخ الى مستودعات القصابين (وهو رسم معقول في بلد ذي نظام اقتصادي حر) بالنسبة التالية مثلا:

٠٫٥٠ عن كل رأس غنم او ماعز
٢٫٠٠ عن كل رأس بقر

وفرض مثل هذا الرسم سيعطي حصيلة تقارب ١٧٠٫٠٠٠ ل.ل. من شأنها ان تغطي العجز المذكور اعلاه مع فائض يقارب المائة الف ليرة فيما خص تشغيل عمال الذبح والسلخ والتجويف على عاتق الشركة المستثمرة او الادارة.

٢ـ أما المورد المحتمل الثاني فهو المورد الناتج عن الافادة من مخلفات الذبائح بعد تسيير المصنع المختص.

والمخلفات التي يمكن ان تحسب في رصيد شركة مستثمرة هي المخلفات التي لا يفيد منها اصحاب العلاقة حاليا ببيعها في الاسواق:

وهي: دم الذبائح
واحشاء ومعد الابقار
واجساد الذبائح المصادرة بسبب اصابتها بالامراض المعدية.

ويمكن تقدير كميات الدماء واللحوم المجففة التي يمكن ان تنتج عن المسلخ، في وضعه الحالي، بما يقارب المائتي وخمسين طنا في السنة. وعلى اساس سعر مبيع الطن بالجملة اربعمائة واربعين ليرة، تكون حصيلة بيع هذه المنتجات حوالي مائة وعشرة آلاف ليرة لبنانية سنويا. يضاف اليها عشرة آلاف ليرة ثمن مبيع محتوى معد واحشاء الذبائح بعد تجفيفها لتحويلها الى اسمدة او اطعمة حيوانية. ولكن ينبغي ان يدخل في الحساب

ان نسبة كبيرة من هذه الواردات ستذهب لاجور ورواتب الفنيين والعمال العاملين في القسم ولنفقات المحروقات اللازمة لتسيير الآلات وبالامكان زيادة الواردات الناتجة عن تسيير هذا القسم واستثماره الى الحد الاقصى اذا قامت الشركة المستثمرة بتحويل مخلفات اخرى ينبغي شراؤها من اصحاب الذبائح . ونعني بهذه المخلفات :

آ — الدهن المتجمع في اذناب اواليات الاغنام وفي احشاء المواشي السمينة بغية تحويله الى مواد غذائية تدخل في تركيب المرغرين (اوليو مرغرين) او في صناعة الصابون .

وبالامكان تأمين انتاج ٥٠٠ — ١٠٠٠ طن من هذا النوع من الدهن سنويا .

ب — الغدد الصماء المختلفة ، التي يمكن تجفيفها وبيعها لمصانع الادوية بأسعار عالية .

وحساب هذه الواردات متعذر في الظروف الحاضرة اذ ان اسعار مشترى المواد الاولية وبيعها تتغير بتغير الظروف الاقتصادية وحالات اسواق التموين والتصريف .

٣ — اما المورد الثالث المتمثل في حصر شراء المواشي المعدة للدخول الى المسلخ وتوزيعها وبيعها فبوسعه ان يؤمن ارباحا تغطي قسما كبيرا من النفقات العامة ان لم نقل كامل النفقات بل وتزيد .

ولكن ثمة صعوبات كبيرة تحول دون تحقيق هذا الامر وليس اقلها معارضة تجار المواشي لهذا الاحتكار الذى سيحرمهم من اسباب معيشتهم ويشكل اعتداء على حقوقهم المكتسبة . هذا فضلا عن القوانين التي تمنع على السلطة حصر التجارة في مؤسسة واحدة .

على كل حال ، فان الذهاب الى تدبير من هذا النوع سيؤدى الى خلق مشكلة اجتماعية جديدة تضاف الى المشكلة الحالية التي تتركز حول ما يسمى بمشكلة الحقوق المكتسبة لفئة المعلمين والعمال المشتغلين بالذبح والسلخ والتجويف .

ان الاعتبارات الاقتصادية التي اوردناها تظهر انه من الصعب اقناع اية مؤسسة خاصة بالاقدام على تسيير المسلخ ، بسبب عدم ثبوت تأمين ارباح كافية ، في ظروف العمل الحالي ، باستثناء اللجوء الى تدابير من النوع الاحتكاري لتأمين هذه الارباح المغرية

الحل الثاني :- توسيع صلاحيات ادارة المسلخ لتمكينها من مواجهة مسؤوليات و حاجات التسيير الفعال للمسلخ .

يتبين من كل ما سبق ان هذا الحل هو الحل الوحيد لمشكلة المسلخ .

و هذا الحل كاف لازالة كل العوائق التي تحول حاليا دون تسيير المسلخ تسييرا فعالا و ناجحا .

فان ادارة مزودة بصلاحيات كافية لتعيين الفنيين و العمال الاختصاصيين حيث يلزم ، دون القيود التقليدية ، تستطيع ان تؤمن :

١- رقابة صحية فعالة ، في قاعات السلخ و التجويف بفضل عدد كاف من الاطباء البيطريين (بعد التعاقد مع اطباء بيطريين اضافيين يمكن استدعاؤهم من الخارج اذا لزم الامر) .

٢- تسيير المختبر البيطري بعد تزويده بالجهاز الفني اللازم بالوسيلة نفسها .

٣- تسيير عمليات السلخ و التجويف في القاعة المعدة لذلك ، وفقا للتصاميم الموضوعة ، اى بالتسلسل الزمني المؤقت بصورة آلية ، وذلك بواسطة عمال اختصاصيين يجرى التعاقد معهم على اساس اجر يومي مقطوع او اجر يتناسب مع عدد الذبائح التي عالجها العمال في اليوم ، او على اساس مشترك ، اى ان يعطى العمال اجرا يوميا ثابتا مقابل حد ادنى من عدد الذبائح على ان يعطوا زيادة بنسبة الذبائح الاضافية التي يعالجونها .

٤- تسيير مصنع المخلفات بعد تعيين الفنيين و العمال اللازمين لتسييره راننا نميل الى تفضيل تلزيم تشغيل هذا القسم الى مؤسسة خاصة ، لما

تتصف به عملياته من طابع تجاري صرف .

وبودنا ان نتوقف قليلا عند البند الثالث . فهو يثير المشكلة التي تبدو اكثر استعصاء بسبب معارضة بعض الجهات لعملية استخدام عمال يقومون بالذبح والسلخ والتجويف ، من قبل ادارة المسلخ .

ويستند المعارضون لهذا الاستخدام الى الحجج التالية :

آ — ان هذا الاستخدام يحرم القصابين من خدمات العمال الذين يؤمنون حاليا عمليات الذبح والسلخ والتجويف ، لان هؤلاء العمال يؤمنون ، بعد انتهائهم من العمل في المسلخ ، اعمالا مختلفة في دكاكين القصابة في المدينة .

ب — خارج هؤلاء العمال اللازمين لدكاكين القصابة ، ليس بوسع ادارة المسلخ العثور على عمال يتحلون بالمهارة الكافية في هذا المجال .

ج — يستحيل تأمين عمليات الذبح والسلخ والتجويف في حيز ضيق من الزمن (٥ — ٦ ساعات في اليوم) على كل الذبائح المعروضة يوميا في المسلخ ، عندما تتم هذه العمليات وفقا لوتيرة السكك الالية ، كما هي مصممة ، بسبب نقص عدد هذه السكك في جناح الاغنام ، والتي تقترح زيادتها بحيث تصبح ثلاثة بدلا من اثنتين .

د — ان العمل وفاقا لتحرك السكك الآلية مرهق ومضن للعمال الذين يضطرون للعمل في السلخ والتجويف وهم يمشون للحاق باجساد الذبائح المتنقلة مع السكك الآلية الدائمة التحرك في الاتجاه الواحد .

هـ — ان فعالية العمال عندما يصبحون مستخدمين لدى ادارة المسلخ ستهبط حتما الى حدها الادنى كما هو الحال في جميع الادارات الرسمية .

ولكن اكثر هذه الحجج تسقط عندما نعلم الحقائق التالية ، المستقاة من ادارة المسلخ

آ — لقد سبق لادارة المسلخ ان قامت بتجربة تسيير قاعتي الذبح والسلخ والتجويف بواسطة عمال استخدمتهم كاجراء مؤقتين . ورغم ان هؤلاء العمال اتبعوا نظاما جديدا للعمل لم يألفوه من قبل ورغم ان عددهم لم يتجاوز الخمسين (في حين ان عددهم في النظام التقليدي يتجاوز المائتين) ، فان هؤلاء العمال استطاعوا تأمين ذبح وسلخ وتجويف ٦٠٠ رأس من الاغنام في مدى ثلاث ساعات ، بعد فترة تمرين استمرت بضعة اسابيع وخاصة بعد ان وعدتهم الادارة بدفع اجورهم المتفق عليها ، على اساس انجاز العمليات على العدد المطلوب من المواشي ، وليس على اساس دوام محدد .

وهذا يعني ان بالامكان تأمين كل العمليات اللازمة على ألف رأس من الغنم في مدى ٥ — ٦ ساعات في اليوم عندما يوكل امرها الى فريقين يتألف كل منهما من حوالي ٥٠ عاملا يتعاقبان على العمل في الجلسة الواحدة .

ب — ان لدى ادارة المسلخ اكداسا من طلبات الاستخدام مقدمة من عمال مختصين بأعمال الذبح والسلخ والتجويف . وهذا الامر يدل على انه ليس من معارضة ، في اوساط العمال ، لمبدأ الاستخدام والعمل تحت نظام التسيير الآلي .

ج — ان المسلخ الخاص بالخنازير يسير بصورة منظمة ووفقا للتصاميم الموضوعة .

ولكن يبقى السؤال الاخير :

طالما ان تجربة تسيير عمليات الذبح والسلخ والتجويف بواسطة عمال اجراء لدى ادارة المسلخ قد نجحت ، ولو بصورة جزئية ، فلماذا لم تستمر ؟

تقول ادارة المسلخ ان التجربة توقفت ، بسبب عدم موافقة الهيئات المختصة على طلبها بتجديد الاتفاقيات باستخدام العمال ، التي توقف مفعولها مع نهاية العام ١٩٦٦ .

هذا الامر يظهر ضرورة تزويد ادارة المسلخ بصلاحيات استثنائية تخولها :

١ــ استخدام الفنيين : من اطباء بيطريين و مساعدين بيطريين و خبـــراء بتحويل مخلفات الذبائح .

٢ــ استخدام العمال الاختصاصيين بالاعداد اللازمة .

٣ــ تأمين الاستخدام بالتعيين او بالتعاقد .

٤ــ تحديد شروط الاستخدام و سلم الاجور و الرواتب . بصورة اكثر مرونـــة مما يجرى في الادارات العادية التي تشل يديها الرقابات التي لا حـد لها .

٥ــ الحق بالقيام بعمليات الشراء و البيع اذا لزم الامر لتسيير صنع المخلفات.

و اخيرا فاننا نود ان نلفت النظر الى ان ضرورة تشغيل المسلخ تشغيلا كاملا و بكامل طاقاته يقتضي التفكير بتوسيع نطاق عمله الى ابعد من حدود بلدية نفسها .

فعدد الذبائح التي تعالج في مسلخ بيروت لا يتجاوز ٤٠ بالمائة من العـــــدد الذى صمم لأجلـــه .

و بما ان اللحوم التي تعرض في دكاكين ضاحية بيروت ، وفي مدن الاصطياف تأتـي من مواشي لا تمر على مسالخ ، او تذبح في مسلخين يعملان بصورة بدائية ، فاننا نقتـــرح ان يصدر تشريع يفرض اخضاع جميع المواشي التي تعرض لحومها في ضاحية بيـــــروت وفي مدن الاصطياف القريبة (او بكلمة في نطاق ما تسمى مدينة بيروت الكبرى) للمرور فـــي مسلخ بيروت ، و باغلاق المسالخ الفرعية ، التي لا تستوفي الشروط الفنية في تجهيزها ، و تكليف الاطباء البيطريين العاملين في مختلف الادارات و المصالح ، بالعمل في مســـلخ بيروت مدة ساعتين على الاقل مقابل تعويض معقول على غرار ما يجرى في مسلخي فـــــرن الشباك و برج حمـــود .

ان تحقيق هذا التدبير من شأنه اعطاء مسلخ بيروت حده الاقصى من الفعالية مضاعفـة عدد الذبائح فيه ، و بزيادة عدد الاطباء البيطريين المكلفين بالمراقبة الصحية على الذبائـح فضلا عن انه يؤمن توزيع لحوم مواشي مراقبة صحيا على مدن الضاحية البيروتية و المصـــايف

و تخليص هذه المناطق من بشاعة عمليات ذبح المواشي و سلخها و تجويفها على قارعة الطرقات .

ولكن تحقيق هذه الغاية يتطلب اعادة النظر في الوضع الاساسي لادارة المسلخ من ناحية تكوين اجهزتها و مدى السلطات التي تتمتع بها و نطاق اعمالها و طرق تمويلها و كيفية ارتباطها بمختلف الادارات و الوزارات المعنية (المجلس البلدي، وزارة الداخلية وزارة الزراعة) .

وقد لا يكون بعيد عن المنطق ان تنشأ مصلحة مستقلة للمسالخ و المراقبة الصحية للحوم تتناول صلاحياتها تنسيق اعمال كل المسالخ العاملة في لبنان و مراقبة جميع اللحوم المعروضة للبيع في اسواق العاصمة وفي كل الاراضي اللبنانية .

الخلاصة

يتبين من كل ما سبق انه تنبغي معالجة قضية المسلخ على الاسس التالية :

١ــ زيادة عدد الاطباء البيطريين بحيث يصبح مجموع العاملين في قاعة المعاينة وفي المختبر سبعة او ثمانية على الاقل .

٢ــ تلزيم مصنع المخلفات لاحدى المؤسسات الخاصة .

٣ــ تسيير عمليات الذبح و السلخ و التجويف بواسطة عمال تستخدمهم ادارة المسلخ مقابل اجور يومية مقطوعة او على اساس عدد الذبائح التي يعالجونها يوميا .

٤ــ استبعاد فكرة تلزيم تسيير المسلخ لاحدى المؤسسات الخاصة

٥ــ اعادة النظر في تكوين ادارة المسلخ وفي الصلاحيات المعطاة لها و التي ينبغي توسيعها بحيث تؤمن بحرية اوسع كل المهام الملقاة على عاتقها .

٦ــ توسيع نطاق عمل المسلخ بحيث يفرض ان تجرى فيه عمليات ذبح وسلخ و تجويف كل المواشي التي تعرض لحومها في ضاحية بيروت وفي مدن الاصطياف القريبة من العاصمة .

بيروت في ٢٥/ ٤/ ١٩٧٠

المدير الفني لمكتب الانتاج الحيواني

الدكتور علي سعد